التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً

علي احمد درج
جامعة الانبار/ كلية الادارة والاقتصاد
Darajali83@yahoo.com

الخلاصة

التجربة الماليزية في التنمية تعد من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها واهميتها بالنسبة لدول العالم الثالث والتي يمكن السير على خطاها للتخلص من التخلف والتبعية الاقتصادية،فدولة ماليزيا نهضت نهوضا كبيرا في المجال الاقتصادي خلال الاربعة عقود الماضية،فقد استطاعت التوفيق بين اتجاهين:

الاول:الاندماج في اقتصاديات العولمة.

الثاني:الاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني.

فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الاولية البسيطة الى اكبر مصدر للسلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق آسيا .

ان نهج ماليزيا الاقتصادي المتميز استطاع الخروج بها من الازمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا عام (١٩٩٧)،اذ لم تخضع لصندوق النقد والبنك الدوليين لعلاج ازمتها بل عالجت ازمتها ومشكلتها الاقتصادية من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد النقدية والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية وليس الاعتماد على الاخرين الذين يبغون استغلال ازمتها.

كانت ماليزيا قد ركزت على المبدأ الاسلامي الذي يجعل الانسان النشاط التنموي واداته، اذ اكدت على تمسكها بالقيم الاخلاقية والعدالة والمساواة الاقتصادية مع الاهتمام بتنمية الاغلبية المسلمة من السكان الاصليين من الملاويين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الانتاجية، ويعد فكر رئيس وزراء ماليزيا الاسبق (مهاتير محمد) الفكر التنموي المحفز لقيادة ماليزيا لتكون دولة صناعية متميزة على مستوى آسيا على اقل تقدير،وجسدت التجربة الماليزية قدرة الدولة شعبا وحكومة في الاعتماد على الذات ولم يتحقق ذلك الا بموجب توافر شرط الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي كان الحافز الاساسي في التقدم الاقتصادي.

وعُدّ التنوع في المجتمع الماليزي مصدر اثراء لا هدم للعملية التنموية مع الاستفادة من التكتلات الاقليمية كمنظمة (اسيان) التي كانت قد اسهمت بتقوية الاقتصاد الماليزي ومنحتها مكانة في سلم الاقتصادات العالمية.

على الدول العربية ان تدرس تجربة ماليزيا دراسة معمقة ودقيقة في شتى المجالات سواء الجانب الصناعي والبشري وقطاع الصحة والتعليم....الخ للاستفادة منها في النهوض اقتصاديا وانتشال دولها من الواقع الاقتصادي المتردي مع ما تملك الاقطار العربية من موارد هائلة لا تملكها دولة في العالم وعليه ان تجربة ماليزيا التنموية اصبحت أنموذجاً يحتذى به لكل من اراد ان يلحق بركب التقدم.

الكلمات المفتاحية:التجربة الاسيوية،التجربة الماليزية،النمو الاسيوي، الفقر،الصراع، ماليزيا والعرب، ماليزيا واليابان.

Abstract

The Malaysian experience in the development is considered one of the experiences characterized by their privacy and importance in relation to the third world countries. It is that experience that we can follow to get rid of economic underdevelopment and dependence. The state of Malaysia got up a major pursuance in the economic field during the past four decades. Thus, it has been able to reconcile the two-way:

1. The integration (fusion) into the economics of globalization.
2. Keeping the approach of the regional economics by which Malaysia has been shifted from a country which is dependent on the export of simple raw materials to the biggest exporter of goods and industrial technologies in the area of South East Asia.

The economic distinguished approach of Malaysia has enabled it to get out of the economic crisis that hit the southeast of Asian countries in 1997. This results in that Malaysia has not been subjected to the international Monetary Fund and World Bank for the treatment of its crisis. Instead it addressed its economic crisis and problem considering a distinguished national economic program which is working on imposing strict rules on the monetary policy of state and following its economic conditions. Malaysia did not depend on the others who tried to make use of its crisis. It has focused on the Islamic principle that considers human beings the developmental activity and its tool. It confirmed

to uphold the moral values and the economic justice and equality. Furthermore, it focused on paying more attention towards the development of Muslims- majority indigenous population represented by Malawians and encouraging them to work in the productive sectors. The thought of the former prime minister of Malaysia (Mahateer Mohammed) is considered the developmental thought that motivates the leadership of Malaysia to be distinctive industrial state at least at the level of Asia. The Malaysian experience embodied the ability of our government and its people to depend on their own, but that could not be achieved because of the social and political instability.

However, the diversity of the Malaysian society is considered a source of enrichment but not demolition to the developmental process.The benefit of the regional blocs as the Asian organization contributed so much to the strengthening of Malaysian economics. This made Malaysia occupy a position among the international economies.

Accordingly, the Arab countries must study such an experience as that of Malaysia accurately and deeply in all its different attitudes: industrial, humanitarian, and health and education sectors etc.The purpose of this study is to get benefit of such an experience in the promotion of economics and lift these countries from their deteriorating economic reality though they are rich with enormous resources not found in any country of the world. Finally, the developmental Malaysian experience became the most typical one that should be followed by Arab countries in developing their economies.
Keywords: Asain experience , Asian tiger , Combat ,poverty, Malaysian experience, Malysia and Arabs.

المقدمة

تعد التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من انجازات كبيرة يمكن ان تستفيد منها الدول النامية عامة والدول العربية بخاصة كي تنهض من التخلف والجمود والتبعية.

تعد ماليزيا دولة اسلامية ذات مقومات كبيرة حققت خلال العقود الاربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية اذ اصبحت الدولة الصناعية الاولى في العالم الاسلامي فضلا عن انها الاولى في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرق اسيا، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة فضلا عن تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة وحققت تقدما في ميادين معالجة الفقر والبطالة والفساد وتخفيض نسب المديونية الى مديات كبيرة.

لقد استفادت ماليزيا من الانفتاح الاقتصادي الكبير على الخارج عبر اندماجها في اقتصاديات العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني،ونرى مظاهر التقدم واضحة من خلال تحولها من بلد يعتمد بشكل اساس على الزراعة الى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنية خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والالكترونية، فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لعام(٢٠٠١) الذي رصد اهم الدول المصدرة للتقنية في العالم وكانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك على كل من ايطاليا والسويد ،كما كانت تجربتها الفائقة النجاح في مواجهة الازمة الاقتصادية لعام (١٩٩٧) والتي واجهت دول جنوب شرق اسيا برمتها خير دليل على البرنامج الناجح الذي انتهجته من خلال التزامها بتنفيذ خطة عمل وطنية فرضت من خلالها قيودا مشددة على سياستها النقدية واعطت البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ خطة طوارئ لمواجهة هروب رأس المال وجلب النقد الاجنبي الى الداخل،واستطاعت ماليزيا الخروج من ازمتها المالية خلال سنتين فقط.

اهمية البحث

ان سر نهضة ماليزيا تنمويا يكمن في عقول ابنائها وسواعدهم يقودها في ذلك قيادة وطنية حكيمة تتمثل بفكر رئيس وزرائها الاسبق(مهاتير محمد) ويعتبر الفكر التنموي محفز لقيادة ماليزيا وقد كان ثمار ذلك ان حققت اقتصاداً قويا وبمعدلات متسارعة من النمو فاقت بها اكثر البلدان تقدما حتى اطلق عليها(النمور

الاسيوية) واصبحت مثلا يحتذى به لكل من اراد ان يلحق بركب التقدم.....وتكون مثلا ممكن ان تحتذي به الدول العربية.

فرضية البحث:ان الفرضية قوامها.....ان وجود قادة الفكر التنموي في ماليزيا مكنها من الوصول الى المستوى المرموق الذي تمتاز به،اذ وجد هذا الفكر قاعدة للتطبيق في البلاد فضلا عن الاعتماد على قيم الاسلام النبيلة وجعلها سلوكا يوميا للتعامل مما دفعها للتقدم في الداخل والخارج متظافرة مع القيم الاسيوية، اذا النموذج الاقتصادي التنموي الماليزي اضحى نموذجا يشار له بالبنان وهو يحتذي بالنموذج الياباني في التنمية.....ويمكن الاستفادة من تلك التجربة عربيا للنهوض باقتصاداتها من الجمود والتخلف والتبعية.

هدف البحث:يهدف البحث الى بيان ودراسة وتحليل التجربة التنموية في ماليزيا على مستوى الانشطة الاقتصادية المختلفة وبيان واقع الاقتصاد الماليزي قبل وبعد تجربة التنمية وامكانية الاستفادة منها عربيا وذلك لأثبات فرضية البحث.

هيكلية البحث:قسم البحث الى محورين اساسيين تناول الاول منهما التجربة التنموية الماليزية وتضمن واقع الاقتصاد الماليزي قبل وبعد التجربة وتضمن ايضا البرامج التنموية الماليزية اضافة الى عوامل نجاح التجربة الصناعية في ماليزيا وتناول ايضا الاستثمار الاجنبي المباشر في ماليزيا وتضمن ايضا التنمية البشرية في ماليزيا من حيث التعليم والصحة، اما المحور الثاني ركز على اهم الدروس المستفادة عربيا من التجربة التنموية الماليزية.

المحور الأول:- التجربة التنموية الماليزية.....

اولاً:- واقع الاقتصاد الماليزي قبل وبعد عملية التنمية

١- واقع الاقتصاد الماليزي قبل الشروع بعملية التنمية

لم يكن لماليزيا وجود كدولة موحدة حتى عام (١٩٦٣) اذ شهدت السنوات الاولى من الاستقلال نزاعاً مع اندونيسيا كما خرجت سنغافورا من هذا التوحيد عام (١٩٦٥) وشهدت صراعات عرقية و أعمال شغب عرقية في عام(١٩٦٩).**(جريدة المدى اليومية،٢٢-٨-٢٠١١).**

كان الاقتصاد الماليزي بسيط جداً اذ اكتشف القصدير في ماليزيا في القرن السابع عشر عند استحواذ بريطانيا على الأراضي الماليزية اذ باشروا بزراعة شجر المطاط (الذي يستخرج منه المطاط الطبيعي) وشجر النخيل (لاستخراج زيت النخيل) كباقي المستعمرات البريطانية في المنطقة، ومع مرور الزمن الى عهد ليس ببعيد اصبحت ماليزيا مصدره لهذه السلع الثلاثة.

كان النظام الذي ورثته ماليزيا من بريطانياً قسم الشعب الى ثلاثة أقسام.**(www.knlogoolo.com)**

١- الصينيون:الذين يمتهنون الزراعة والصناعة وهم اغنى طبقة في المجتمع الماليزي.

٢- الهنود: ويمتهنون الزراعة والطب والتعليم وهم اقل مستوى من الصينيين.

٣- الشعب الأصلي (البوميبترا): وكانوا يعيشون في قرى شعبية ومهنتهم الزراعة وهم الاكثر فقراً .

وضعت أحدى الدراسات الاحصائية ان نسبة السكان تحت خط الفقر في حدود(٧٥%) من السكان،ومع سير البلد نحو الاستقلال بدأت الحكومة بتنفيذ الخطة الاقتصادية الخمسية لتنفذ عام (١٩٦٥)، بعد أن جاءت أول حكومة وطنيه لتحكم ماليزيا.

٢- واقع الاقتصاد الماليزي بعد عملية التنمية:بدأت ماليزيا في السبعينات بتقليد اقتصادات النمور الأسيوية، وألزمت نفسها بالانتقال من كونها تعتمد على الزراعة والتعدين الى اقتصاد يعتمد على التصنيع والتصدير. ومع وجود حكومة وطنية مؤمنة بالتغيير والتي تمثلت بجهود رئيس وزراء ماليزيا (محمد مهاتير) الذي قاد

ماليزيا نحو التطور فلم تأتي تجربة ماليزيا الحضارية والتكنلوجية والاقتصادية من فراغ بل هي نتيجة لجهود القيادة الماليزيه فاستفادت من تجارب غيرها في التنمية فعلى سبيل المثال لم تدع التجربه اليابانية على اختلاف مراحلها دون الاستفادة منها وتجنب الوقوع في الاخطاء التي رافقت النهضة الصناعية الكبرى في اليابان ولم تكتفي ماليزيا بالاتجاه شرقاً بل اتجهت غرباً للاستفادة من التجارب الصناعية الكبيرة والطويلة لتلك الدول.

ان عملية التنمية في ماليزيا كان لها تخطيط دقيق ونظرة بعيدة المدى كما وان لها عوامل اقتصادية وسياسية ساعدت على نجاحها وهي:(**الصاوي،٥٦:٢٠٠٢**).

أ- المناخ السياسي لدولة ماليزيا اذ ان الظروف السياسية ملائمة للتنمية الاقتصادية اذ انها لم تتعرض لانقلابات عسكرية والقادة السياسيين مؤمنين بالتغير والاصلاح.

ب-تتمتع ماليزيا بديمقراطية عالية إذ إن الأحزاب السياسية قائمة على أساس عرقي اذ تتخذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات.

ت-توجه ماليزيا تمويلها نحو التنمية بشكل اساسي بدلاً من انفاقه على التسلح،اذ ان ماليزيا صديقة لكل الدول و تتجنب المشاكل لكي لا تعيق تقدمها.

ث-رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية التحتية والتي هي سبيل الاقتصاد الى نمو مستقر في السنوات المقبلة.

ج- انتهجت ماليزيا استراتيجيه تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الاصليين الذين هم الأغلبية.

ح- اهتمام ماليزيا بتحسن المؤشرات الاجتماعية لراس المال البشري،من خلال تحسين الاحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الاصليين.

خ- اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية بشكل كبير من خلال توفير رؤوس الاموال اللازمة لتمويل الاستثمارات اذ ارتفع الدخل المحلي الاجمالي بنسبة(٤٠%) بين سنة(١٩٧٠وسنة١٩٩٣)،كما ارتفع الاستثمار المحلي الاجمالي بنسبة (٥٠%) خلال الفترة نفسها.

د- التعامل مع الاستثمار الاجنبي بشكل يعود لها بمنافع عديدة واستفادة كبيرة من خلال شروط تحليلية تصب في صالح الاقتصاد الوطني الماليزي .

ذ- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات الاستهلاكية – الرأسمالية – الوسيطة) وكان هذا بمثابة نجاح لسياسات التنمية في ماليزيا اذ اعتبر سببا ونتيجة في نفس الوقت.

ثانيا:- البرامج التنموية الماليزية:جاءت التنمية في ماليزيا ببرامج انمائية في سبيل تطوير الموارد البشرية أولاً والاقتصادية ثانياً فوضعت برامجها بشكل يعطي دفعة قوية للاقتصاد،فعالجت الفقر والجهل وحسنت الصحة والتعليم وطورت القطاعات الاقتصادية الزراعية منها و الصناعية وكذلك الخدمية ذلك للوصول الى رؤيا(٢٠٢٠) وهي الرؤيا التي وضعها رئيس الوزراء (مهاتير محمد) التي تقدم رؤيا وطنية للنمو الماليزي اذ يحاولون الوصول في(٢٠٢٠) الى ما وصلت اليه الدول الصناعية المتقدمة.

ومن الجدير بالذكر ان ما وصلت اليه ماليزيا هو بتدبير وحسن قيادة الدولة المتمثلة بـــ (مهاتير محمد) الذي قادها في الفترة (١٩٨١-٢٠٠٣) اذ كانت سياسته فعالة وجديرة بالثقة،فمنذ البدايات الاولى لنشاطه السياسي والحزبي مهمته انقاذ شعبه ومواطنيه من الجهل والفقر والتخلف،فلم تكن مهمته سهلة اذ ورث مجتمع

متعدد الأعراق والثقافات أبرزهم المسلمون والصينيون والهنود،فعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والعرقي والنهوض بالسكان الاصليين (الملاويين)الذين هم أكثر السكان فقراً وجهلاً ،ومع الانطلاقة الاولى من مرحلة التغيير بدأ بتنفيذ أفكاره على ارض الواقع، فتغيرت الكثير من المؤشرات اذ (كانت نسبة الأمية ٣٦% وأصبحت ٦%،وتبلغ نسبة التعليم في ماليزيا اكثر من ٩٤% اذ تحتفظ أكثر من ١١ جامعة حكومية و١٣ جامعة اهلية و ٦٠٠ كلية حكومية واهلية ومعاهد تقنية).(**عبد الوهاب،٢٠٠٣: ١٨**).

وجاءت أزمة (١٩٩٧) التي ضربت دول جنوب شرق اسيا ومنها ماليزيا، هذه الكارثة المالية كانت اختبار حقيقي لما أنجزه (مهاتير محمد)،اذ لم يهتم بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين اذ عالجت ماليزيا هذه الأزمة بأجندات وطنية فرضت من خلالها قيود على سياستها النقدية ،من خلال اشراف البنك المركزي على دخول وخروج النقد الاجنبي اذ ضيقت الخناق على خروجه بينما عملت على جذبه، وبذلك خرجت ماليزيا من الأزمة خلال سنتين لتواصل مسيرتها في التنمية بالشروط الوطنية، بينما عانت دول مثل اندونيسيا وتايلاند كثيراً من خلال رضوخهم لتعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين،اذ رفضت ماليزيا اقتراحاتهم ومساعداتهم وشقت طريقها نحو التنمية الصحيحة من خلال ثقة وحنكة السياسيين.

واصل (مهاتير محمد) وعلى مدى (٢٢) سنة من حكمه على رص صفوف الشعب والمحافظة على توحيدهم فلا نبالغ اذا اطلق عليه "أب الوحدة الماليزية"اذ اعتنى بكل شبر من الوطن وبكل فرد منهم فكانت مشاريع التنمية تشمل كل الولايات والطوائف لتكون التجربة الماليزية نموذجاً يحتذى به في الدول العربية والاسلامية.(**عبد الواحد،٢٠٠٣: ١٢**).

١- **الفقر والجهل سلاح ضد التنمية:**تعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من ابرز التجارب التي تكللت بالنجاح في دول العالم الاسلامي فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (١٩٧٠-٢٠٠٠) تخفيض معدل الفقر من (٥٢،٤%- ٥،٥%) أي ان عدد الاسر الفقيرة انخفضت بنسبة عشرة أضعاف مما كانت عليه،اذ كان التفاوت الكبير في الدخول ،وعدم العدالة في توزيع الثروة سبب في وقوع اشتباكات دامية بين الملايو والصينيين في مايو١٩٦٩،وبذالك ساهمت جهود تقليل الفقر في تقليل التوترات العرقية وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي والازدهار الاقتصادي، اذ كانت فلسفة ماليزيا في القضاء على الفقر هي"ان النمو الاقتصادي يقود الى المساواة في الدخل"، وعليه ان مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس ايجابا على المواطنين في تحسين حياتهم المعاشيه وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير الأمن واتخذت في هذا الجانب اتجاهين:(**مركز الكوثر لمقاومة الفقر-www.siironline.org**)

الاول:السياسات والتوجهات في مكافحة الفقر.....والتي وضعت جراء الاشتباكات العرقية الدامية وركزت على هدفين الأول تقليل الفقر والثاني اعادة هيكلية المجتمع،ووجدت هذه السياسة استراتيجيات معينه لتقليل الفقر مثل زيادة امتلاك الفقراء للأراضي ورفع مستويات تدريب العماله وزيادة الرفاهيه العامه وتم التركيز على تحسين الزياده النوعيه والكميه في عوامل الانتاج المتاحة للفقراء،وكانت هناك مجموعات عديدة من السكان الفقراء في الريف والحضر محل عنايه خاصه باعتبارها الأشد فقرا،كما تزايد الاهتمام القومي بمشكلة الفقر في(١٩٧٤) عقب احتجاجات طلابية نتيجة تدهور اوضاع صغار مزارعي المطاط نتيجة انخفاض الاسعار وزيادة تكلفة الإنتاج واستمر هدف مكافحة الفقر في الخطط القومية للتنميه حتى انه تم تعديل تعريف خط فقر الدخل عام (١٩٨٦) في النصف الثاني من الخطة الخمسية ليأخذ في حساباته احتياجات الحياة الضرورية من غذاء وغيرها، وذلك حتى يعكس المؤشر الأبعاد المتعددة لطبيعة الفقر ونوعيه الاحتياجات الأساسية (الغذاء والمسكن والخدمات الأساسية من مياه الشرب وخدمات الصحه والتعليم والمواصلات...)

وفرص المساهمة الايجابية المتاحة امام الفقراء ومحدودي الدخل في عملية التنميه الاقتصاديه، كما تم تبني استراتيجيه لتوزيع الدخول في كل السياسات والخطط التنموية المشار اليها، وهدفها مكافحة الفقر المدقع وإعادة هيكلية العماله وزياده تنميه الاعمال التجارية والصناعية للاغلبية الفقيرة من السكان الاصليين مما افضى الى نتائج مهمة،منها انخفاض معدلات الفقر وتناقص فوارق الدخول بين المجموعات السكانية المختلفة.

في الوقت نفسه تضمنت السياسه الضريبية في ماليزيا بعدا أجتماعيا يستفيد منه الفقراء، وذلك بتأكيد مبدأ التصاعديه في ضريبة الدخل،اذ بلغ الحد الادنى من الدخل الخاضع للضريبة حوالي(٦٥٨ دولار أمريكي) في الشهر،وتؤخذ الضريبه بعد خصم أقساط التامين الصحي، ونسبة عدد الاطفال، ونفقات تعليم المعوقين، كما أن الدوله الماليزيه شجعت المواطنين المسلمين (أفرادا وشركات) على دفع الزكاة لصالح صندوق جمع الزكاة القومي الذي يدار بواسطة ادارة الشؤون الاسلاميه في مقابل تخفيض نسبة ما يؤخذ من ضريبة الدخل،وعليه اتخذت الحكومة فلسفة وسياسة لمواجهة الفقر هي:-

أ- برامج دعم الفقراء:نفذت الحكومه في اطار فلسفتها وسياستها المواجهة للفقر برامج عديدة أبرزها:(**ابو الفحم،٢٠٠٨: ٥٩**)

❖ برنامج التنميه للأسر الأشد فقراً:ويقدم فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء،وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة بهدف تحسين نوعية الحياة، وقام البرنامج بانشاء العديد من المساكن للفقراء وترميم بعضها، وتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي.

❖ برنامج أمانة أسهم البوميبوترا:وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الاصليين (البوميبوترا) وبفترات سماح تصل الى اربع سنوات ،ويمكن للفقراء ان يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء اسهم بواسطة المؤسسة نفسها.

❖ برنامج امانة اختيار ماليزيا:وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعه من المنظمات الأهليه الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف الى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الاسر الاشد فقرا، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقدم الحكومه من جانبها قروض للبرنامج بدون فوائد من اجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعه ومشروعات الاعمال الصغيرة .

❖ منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء أفراداً وأسر، مثل تقديم اعانة شهريه تتراوح ما بين (١٣٠الى ٢٦٠) دولاراً شهرية،لمن يعيل أسرة وهو غير قادر على العمل لسبب أو لأخر.

❖ تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة في المناطق الحضرية، وأسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الاسيوية في عام (١٩٩٧) تحدد اعتماداتها في الموازنة العامة للدولة سنويا.الى جانب اعتمادات مالية اخرى تدعم مشروعات اجتماعية موجهه لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

❖ توفير مرافق البنية الاساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية والفقيرة بما في ذالك مرافق النقل والاتصلات، المدارس،الخدمات الصحية، الكهرباء ونجحت في توسيع قاعدة الخدمات الاساسية في المناطق السكنية الفقيرة في اطار استراتيجية (٢٠٢٠).

❖ دعم أكثر الأدوية التي يستعملها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة كما وأتاحت فرص للقطاع الخاص في فتح مراكز صحية وعيادات خاصة وجعل الدوله تركز على العمل الصحي في الريف في المناطق النائية وتقديم خدمات مجانية في رعاية الصحة للحوامل والاطفال.

❖ القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل اقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم و تشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في المدارس.

ب- نموذج في معالجة الفقر:لقد شرعت الحكومة الماليزية وقياداتها الوطنية الى معالجة الفقر المستشري في البلاد، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكان الفقر من العقبات الاولى التي يجب تخطيها، ولمعرفة استراتيجية الحكومة بهذا الصدد سوف نتعرف على قرية شنكال وهي من ابرز القرى التي كافحت الحكومة فيها الفقر،اذ تقع على بعد (١٢) ميل من مدينة كوتابارو (عاصمة ولاية كنتان) التي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من شبه الجزيرة الماليزية كما تشارك الحدود من جهة الشمال مع تايلاند ويبلغ عدد سكان القرية حوالي (٢٢٣٠ نسمة)٧٠% منهم يعمل في زراعة المطاط والبساتين التجارية و١٠% يعمل في مرافق حكومية مختلفة و١٠% لديهم إعمال عائلية صغيرة و٢% يعملون في القطاع الخاص و٨% عاطلون عن العمل،أما من ناحية التوزيع العمري للسكان فيبلغ (٤٩٧) شخص تصل أعمارهم الى٤٥ سنة واكثر، والذين تتراوح أعمارهم من(١٧ الى ٤٤ حوالي ٨١٠ شخص) والذين تتراوح اعمارهم من (١٦الى٢١حوالي ٢٨٦ شخص) اما الذين تقدر اعمارهم اقل من(٢١) سنة منهم فهم حوالي(٦٤٠) شخص يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة (٦)افراد.(**ابو الفحم،٢٠٠٨:٦١**).

يتضح مما تقدم أن فئات الشباب والاطفال الذي هم في سن التعليم يشكلون النسبة الاكبر من الفئات العمرية الاخرى بين السكان وقامت وزارة التنمية الريفية الماليزية بالتعاون مع مؤسسة مكافحة الفقر بولاية (كنتان) بأقناع سكان القرية بالعمل سويا من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية، وتم تشكيل لجنة تنفيذية من اهالي القرية للقيام بالعمل المطلوب،وقام معهد التقدم الريفي بتدريب اعضاء اللجنة على تنفيذ الاعمال الموكلة اليهم.

وقد تم شرح اهداف برنامج "حركة الرؤية الريفية" الذي تعمل من خلاله الوزارة على تقليل الفقر وأن عملهم يتركز في تقليل عدد الاسر الاشد فقراً وتقليل معدل البطالة من خلال توفير فرص عمل المنتج،وتطوير حقول الخضراوات والفواكه الى مزارع تجارية، وزيادة وعي الشباب بأهمية التعليم،وفوائد تقنية المعلومات ومحو الأمية واستخدام أجهزة الحاسوب.

جدول (١):أهداف برنامج حركة الرؤيه الريفيه حسب المجموعه المستهدفه

أهـداف الـبـرنـامـج	المجموعه المستهدفه
تغيير الأنشطة الزراعية التقليدية إلى مزارع تجارية حديثة	الأسرة الواحدة
تحسين مهاراتهن الإدارية	ربات البيوت (النساء)
تحسين تحصيلهم الدراسي	الأولاد
زيادة معرفتهم بالكمبيوتر	
تنمية مهارات التفكير السديد	
تحسين مخاطبتهم باللغة الإنجليزية	

المصدر:مركز الكوثر لمقاومة الفقر www.siironline.org

ج - الاستراتيجيات العلمية و الخطوات التنفيذية:

• **الاستراتيجيات العلمية:**لتطبيق أهداف البرنامج كان هناك استراتيجية علمية لأحداث التغير في قرية (شنكال) ويمكن ادراجها بالنقاط الاتية (**ابو الفحم ،٢٠٠٨ :٦٤**).

▪ تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر في الولاية وانشاء روابط مع الوكالات الحكومية المعنية بالتنمية والتطور الريفي،وهو ما أتاح الفرصة أمام أهالي القرية للتعلم من اخطاء الآخرين.

▪ التركيز على التحول الى الأنشطة الزراعية والتجارية التي تلبي طلب الاسواق المحلية من خلال ادخال تقنية انتاجية جديدة وزيادة انتاجية المشروعات والمنشئات التجارية.

▪ تشجيع الفلاحين على المشاركة في انشطة اتحاد الفلاحين في المنطقة من اجل حشد الموارد المحلية وتعبئتها لخدمة سكان المنطقة،وتهيئة اطار تنظيمي وتعاوني بين الفلاحين يهتم بقضاياهم في المنطقة.

▪ اقامة حلقة عمل لمجموعة الاسر الاشد فقراً ،يتم فيها مناقشة البرامج واختيار الأسرة التي تبدي رغبة في الاستفادة من البرنامج واتباع الخطوات المرسومة لتنفيذه.

• **الخطوات التنفيذية:**يتم تقسيم الأسر التي توافق على البرنامج الى مجموعات عمل تنتخب كل مجموعة رئيسها،وتخضع لدورة تدريبية يتم فيها شرح طريقة عمل البرنامج والخطة التفصيلية والوسائل العملية وتقسيم الادوار،وتقوم الحكومة والجهات الراعية للبرنامج (الشركات التي لها استثمارات في ماليزيا) لتوفير التمويل والتقنية الانتاجية والتسويق،بينما يقوم الفلاح بالعمل على الارض الزراعية وتقدم الهيئة الحكومية لمكافحة الفقر في الولاية الأرض الصالحة للزراعة للعمل فيها.

الثاني:مؤشرات تقليل الفقر:ان من ابرز مؤشرات الفقر هو مؤشر دخل خط الفقر الذي يعبر عن الدخل الضروري لتوفير الحد الادنى من الغذاء الذي يبقي على صحة الفرد جيده ويلبي الحاجات الأساسية من الملبس والمسكن، ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى الفقر،اذ يصنف الفقراء الذين تقل دخولهم عن دخل خط الفقر، اما الاشد فقراً فهم الذين تصل دخولهم الى أقل من نصف دخل خط الفقر، واستناداً الى دخل خط الفقر الماليزي الذي يقدر بحوالي (١٥٦) دولار امريكي للأسرة الواحدة في الشهر، فأن مدى الفقر في الفترة (١٩٩٠- ١٩٩٥) انخفض من (٩،٨ % الى ١،٨%)، وسجل مدى الفقر المدقع انخفاضاً من(٣،٩% عام ١٩٩٠ الى٢،١ % ١٩٩٥عام)، كما انخفض الفقر في المناطق الريفية من(١٥،٦% الى١٣،٢%) لنفس الفترة ،بينما المناطق الحضريه انخفض مدى الفقر من (٤،١% ١٩٩٥عام الى ٣،٨% عام ١٩٩٩)، وذلك طبقا للاحصائات الرسمية ومن المؤشرات الرسمية ذات الدلالة، أن (٩٤%) من الفقراء في ماليزيا يتاح لأطفالهم التعليم الأساسي مجانا ويستفيد(٧٢%) من الفقراء من خدمات الكهرباء و(٦٥%) منهم يحصل على مياه نقيه،وارتفعت توقعات الحياة لديهم (٧٤) سنه بدلا من (٦٧) سنه، وهذه النسب جميعها تشير الى نجاحات كبيره مقارنة بالدول النامية (ذات الدخول المتوسطة و العالية).(**ابو الفحم ،٢٠٠٨ :٦٢**).

٢- ماليزيا...اليابان قدوتنا في التصنيع:تعد ماليزيا من الدول التي لها تجربه رائده في عملية التصنيع فقد مثلت اليابان القدوة الصناعية التي اخذ منها الماليزيون كيفية اعداد الخطط،كما ان ماليزيا طورت صناعتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل الى صناعات تعتمد على كثافة راس المال وتحديدا الصناعات التكنولوجية التي لها قيمه مضافه كبيره،وقد مرت تجربة ماليزيا في التصنيع بمراحل هي:(**الموقع الرسمي لهيئة تنمية الاستثمار الماليزي www.mida.gov.my**).

أ- مرحلة صناعات إحلال الواردات:بدأت في مطلع الستينيات اذ تم تطبيق سياسة إحلال الواردات وعلى اساسها قامت صناعات صغيرة الحجم واخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات الغذائية ومواد البناء والتبغ والبلاستك والكيميائيات، وتم اصدار قانون تشجيع الاستثمار عام (١٩٦٨) لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك المجالات.

ب- مرحلة الصناعات التصديرية: بدأت في مطلع السبعينيات اذ شجعت الحكومة دخول الاستثمارات في مجال الالكترونيات وصناعات النسيج من خلال توفر العماله الرخيصة وحوافز ضريبيه مغريه واصدار تراخيص منتجات اجنبيه وانشاء مناطق تجاره حرة، وعملت الحكومة على استضافة شركات متعددة الجنسية لتشغيل خطوط الانتاج في ماليزيا، كما سمحت للشركات الاجنبيه التي تنتج سلع للتصدير للتملك ملكيه تامه دون اشتراط المساهمة المحلية.

ج- مراحل التصنيع الثقيل والصناعات المعتمده على الموارد الماليزيه:بدأت هذه الفترة في مطلع الثمانينيات اذ شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات كما شجعت على تصنيع السياره الماليزيه الوطنيه (بروتون) ثم التوسع في صناعات الاسمنت والحديد والصلب والتركيز على صناعة الالكترونيات والنسيج التي بدأت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي و تستوعب(٤٠%) من العمالة.

ويلاحظ في هذه الفترة تمتع الصناعات الوطنية بالحماية الحكومية ودخول الدوله في مشروعات كثيرة تغطي كافة النشاطات الاقتصادية.(**الموقع الرسمي لهيئة تنمية الاستثمار الماليزي www.mida.gov.my**).

د- مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة.بدأت هذه الفترة في بداية التسعينيات اذ شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات وهي صناعات عالية التقنية تتطلب رأس مال كبير ومهارة عاليه،وذلك من أجل زيادة تنافس المنتجات الماليزيه وتوسيع دائرة أسواقها المحلية.

إن الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) شهدت توسعاً في استثمارات القطاع الصناعي اذ قام اكثر من(١٥) الف مشروع صناعي بأجمالي راس مال وصل الى (٨٠٠ مليار رينغت ماليزي) اي ما يعادل (٢٤٦) مليار دولار شكلت فيها المشروعات الأجنبية (٥٤%) و(٤٦%) مشروعات محليه،ووفرت المشروعات هذه مليوني وظيفة الى جانب نقل التقنية الحديثة وتطوير مهارات العمالة وايجاد قنوات تسويقية جديدة .

٣- عوامل نجاح التجربة الصناعية الماليزية

■ اسباب النجاح والدروس التي استفادت منها التجربة الماليزية: **(عبد العظيم ،(بدون سنة طبع))**

١. **الاتجاه شرقاً:**أعلنت ماليزيا سياسة "النظر شرقاً"عام (١٩٨١) الى اليابان وامتد العمل بها الى عام (١٩٩١)، وهدفت هذه السياسة الى تشجيع الماليزيين على الاقتداء والتعلم من التجربة اليابانية مثل اخلاقيات العمل والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المتميز من خلال سياسة ماليه ونقدية متوازنة وحكيمة ولسياسة النظر شرقاً جانبان مهمان:

الأول:الاخذ بالقيم الشرق أسيوية كالانضباط بالعمل والتطبيقات الادارية المنضبطة مع التركيز على العمل الجاد والاخلاص.

الثاني:التحديث والتصنيع بحلول (٢٠٢٠) اذ وضع ذلك في تصور رؤيا استشرافية للمستقبل لتكون ماليزيا عاصمة المعلوماتية ودولة عظمى في العالم.

لم تكن عملية الاخذ بالتجربة اليابانية تقليداً محضاً بل تم اختيارها لأنها تناسب ماليزيا من جميع النواحي،ولعل أبرز جانب الاستفادة من تجربة اليابان هو الاستثمار الياباني المباشر اذ تعلمت ماليزيا افكارا عمليه ووضعتها موضع التنفيذ كسياسات تعبئة المدخرات المحليه لتكوين رأسمال لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اضافة الى جانب الاستفادة نظريا من اليابانيين.

وقام اليابانيون بتقديم عدة برامج تدريبيه منها برنامج التدريب المهني عن طريق (وكالة التعاون الدوليه اليابانيه) وهو ما مكن ماليزيا من الاستفاده في مجال التدريب الصناعي، ثم برنامج (التبادل الثقافي) الذي مُوّل من جانب مؤسسات يابانيه لتشجيع الماليزيين على التعرف على الثقافه اليابانيه، وإتاحة الفرصة للماليزيين لدراسة التجربه اليابانيه من جوانبها المختلفة.

٢- **التصنيع العنقودي:**انتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى بطريقة "التصنيع العنقودي" الذي يقوم على أساس وجود علاقات ترابط على شكل عنقود تنتظم حبّاته بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها، وتمثلها ثلاثة عناصر هي (الصناعات والموردون وخدمات الاعمال) وذلك في اطار منظومة من البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة والتمويل والتأمين ونظام الحوافز.

٣- دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية: هناك العديد من المؤسسات والهيئات ساهمت في إنجاح عملية التنمية الصناعية نذكر منها:

أ- الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية (MIDA):**(موقع الكتروني www.stoptraningnow.com)** وتعد المحطة الوحيدة للمستثمرين الذين ينوون إنشاء استثمارات صناعية أو ذات صلة بالقطاع الصناعي في ماليزيا، وتقوم الهيئة بتوفير كل المعلومات عن الفرص الأستثمارية في ماليزيا كما تتم جميع الإجرائيات والتصاريح والتصديقات الضرورية لقيام الاعمال الاستثمارية،هذا الى جانب مسؤوليات اخرى أهمها:

_ استضافة شركات متعددة الجنسية لفتح مراكز تشغيل وتوزيع في ماليزيا .

_ توفير الخدمات الأساسية وتيسير الوصول للعمالة المدربة والمؤهلة.

_ تقديم الحوافز والمنح والامتيازات الاستثمارية.

ب -الهيئة الإنتاجية القومية (NPC):وهي هيئة اتحادية تهتم بزيادة الانتاجية الكلية في الاقتصاد الماليزي اي تهتم بإنتاجية عوامل الإنتاج وهي العمل وراس المال،أنشأت عام (١٩٦٢) كمراكز انتاجية بالتعاون بين الحكومة الماليزية ومنظمة العمل الدولية والصندوق الخاص للأمم المتحدة،و تحول في عام (١٩٦٦) الى مركز حكومي يهتم بالإنتاجية الكلية ويعمل على جودة الانتاجية الماليزية وترقيتها من اجل تنمية اقتصادية متوازنة و من مهامها تقديم مقترحات حول سياسة وتخطيط الانتاجية كما تشجع على الامتياز في التطبيقات النظامية في مجال الانتاجية والمنافسة الى جانب اجراء البحوث والنشاطات التدريبية وتنمية النظم الادارية في مجال الجودة والانتاجية وتطبيق تقنية المعلومات.

ج-هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية:أسست عام (١٩٩٣) وتعرف بـــ (MATRADE) **(موقع الكتروني www.islamtoday.net)** ومهمتها ترويج وتشجيع التجارة الخارجية الماليزية والقيام بتقديم معلومات للمصدرين والموردين الماليزيين وتطوير وتشجيع للمنتجات الماليزية مع التركيز على المنتجات الصناعية والقيام بأجراء الدراسات عن الأسواق الخارجية للمنتجات الماليزية من اجل تحسين وضعها التنافسي وتقوم برامج التدريب في تدريب مهارات المصدرين الماليزيين في مجال التسويق الدولي وحماية الاستثمارات الماليزية في الخارج.

د- هيئة التصنيع الثقيل الماليزيه: وتعرف بـــ (HICOM) بدأت الهيئة بالاستثمار فى مجال الحديد والصلب ومشروع السيارة الوطنية "بروتون" بالشراكة مع شركة ميتسوبوشي اليابانيه والسيارة الوطنيه الثانية "رودوا" بالشراكه مع دايهاتسو اليابانية، بالاضافة الى اقامة مجمع الحديد والصلب العملاق.ومن خلال نجاح التجربة

الصناعية الماليزية نرى انعكاسات هذا النجاح على الاقتصاد الماليزي وعلى دخل الفرد والأمر الذي لا يختلف عليه اثنان أن نجاح الصناعة في اي بلد يعد نجاح الاقتصاد ككل.

▪ **أهم الدروس المستفادة من التجربة الصناعية في ماليزيا:(الموقع الرسمي لهيئة تنمية الاستثمار الماليزي www.mida.gov.my)**

١- ان التجربة الصناعية تمت في ظل أنظمة حكم مستقرة، أعطت للقطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية.

٢- مثلت اليابان دور قاطرة النمو في ماليزيا اذ شكل التعاون فيما بينهما اساسا للنهضة التنموية، وكان للاستثمار الياباني دور كبير في تمويل التنمية.

٣- ان الصناعات الاستراتيجية يجب أن يتوفر لها دعم حكومي قوي عند بداية انطلاقها خاصة في مجال البحث والتطوير واستيعاب التقنية، وان تحفيز الصناعات الفرعية المتصلة بالصناعات الاستراتيجية امر مهم جدا ليتم بناء شبكة صناعية متكاملة تحقق التقدم الصناعي المطلوب.

٤- يمكن وصف الأنماط الصناعية في ماليزيا على اساس التطور الانتاجي من انتاج منتجات أساسية "زهيدة الثمن" الى أنتاج منتجات ثانوية "ذات قيمة مضافة" و يعد ذلك من اهم الدروس المفيدة من الناحية الفنية للدور الذي تلعبه الصناعات الأساسية في الاقتصادات النامية.

٥- التعاون الحكيم من قبل الدولة مع الأستثمار الأجنبي المباشر،وتكييف القوانين الخاصة بهذا الاستثمار والمرحلة الراهنة والمستقبلية التي تتطلع وتتعامل معها الحكومة.

ثالثا: الاستثمار الاجنبي المباشر في ماليزيا:تعد ماليزيا بلدا نشيطا دائم الحركة اذ قامت الحكومة بتوفير بيئة العمل المناسبة لجذب الاستثمارات الى البلد من خلال البنى التحتية وقوانين العمل للشركات داخل ماليزيا ومن خلال حوافز الاستثمار اذ أدى الاستثمار الأجنبي الى دفع الاداء الاقتصادي و خاصة الصناعي، ولم تتوقف فوائد الاستثمار الى اقامة صناعات على الارض فحسب وانما هذه الاستثمارات تدفع الى استثمارات اخرى وهو ما يعرف بمضاعف الاستثمار.**(محمد،٣:٢٠١١).**

وتختلف أهداف الاستثمار بحسب الجهة التي تقوم بالاستثمار، اذ يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق نفع عام اذا قامت به الحكومة،أو يكون هدفه هو تحقيق ربح اذا قام به القطاع الخاص،في ما يأتـــي بيان أهداف و دوافع الاستثمار بالنسبة للمستثمر والبلد المضيف:**(طارق واخرون ،٢٠١١ :٢٤).**

*** أهداف المستثمر:**

١- الحصول على مواد الخام من الدولة المستثمر فيها من اجل استخدامه في صناعة ذلك البلد.

٢- الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والإعفاءات الضريبية المقررة لجذب المستثمرين.

٣- الاستفادة من الأجور المنخفضة للأيدي العاملة في الدول المستثمر فيها .

٤- تحقيق أرباح في الدول المضيفة تفوق كثيرا الأرباح داخل موطنه.

٥- سهولة منافسة الشركات المحلية من حي جودة الانتاج وانخفاض الاسعار لتملكها احيانا للتكنولوجيا المتطورة ورؤوس الأموال الضخمة

*** دوافع البلد المضيف للاستثمار:**

١- معالجة البطالة واستحداث فرص تشغيل في المشاريع التي يتم الاستثمار فيها.

٢- تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات خاصة في الاستثمارات المخصصة للتصدير.

٣- التعويض عن الاستيراد من خلال زيادة الانتاج المحلي.

٤- محاولة الدولة توسيع الاسواق فيها واستحداث اسواق جديدة وتحسين حركة التجارة داخليا وخارجيا.

وللمزايا العديدة للاستثمار الاجنبي بدأت ماليزيا بالتنافس لجذب الاستثمارات الاجنبية اليها من خلال استخدام الحوافز لاستهداف الاستثمار الاجنبي اذ تعتبر من اكثر الدول النامية نجاحا في استخدام الحوافز لتوجيه الاستثمار الأجنبي نحو صناعات وقطاعات معينة، وتنتهج الحكومة الماليزية سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز المقدمة في ضوء حاجات التنمية الوطنية، ففي البداية كان التشجيع عام لجذب الاستثمار الاجنبي وشركات متعددة الجنسية ثم تم التركيز على صناعات وقطاعات تكون الحوافز فيها اكبر لتنميتها،وكل ذلك تم بتخطيط متقن ورقابة فعالة وقيادة محنكة.

ففي (١٩٥٨) تضمنت الحوافز الممنوحة إعفاءات ضريبية للفترة من (٢-٥) سنوات للاستثمار في صناعات احلال الواردات الغذائية والمشروبات والبلاستك والكيمياويات وصناعة الطباعة والنشر، وفي عام (١٩٦٨) تم تعديل الحوافز لتشغيل صناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال شملت اعفاءات لضريبة الارباح تتراوح بين(٢-١٠) سنوات واستقطاعات ضريبية للاستثمار تتراوح بين (٢٥%-٤٠%) من تكلفة رأس المال. وفي عام(١٩٨٦) تم تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات تحت مظلة "قانون تشجيع الاستثمارات" وكالآتي :**(محمد،٢٠١١: ٥)**.

١-نسبة حصص الأجانب في رؤوس اموال الشركات المحلية و تقسم الى:

أ- السماح بالاستحواذ على(١٠٠%) من الحقوق الملكية في شركاتهم وكذلك عند قيامهم بتصدير (٨٠%) أو أكثر من منتجات تلك الشركة.

ب-السماح للشركات التي تصدر ما بين (٥١%-٧٩%) من منتجاتها بنسبة مناظره من(٥١%-٧٩%) من حقوق الملكية الاجنبية لتلك الشركات.

ج-السماح للشركات التي تصدر ما نسبته (٢٠%-٥٠%) من منتجاتها بتملك (٥١%) من حقوق الملكية الاجنبية،وقد روعي في هذا القانون اهمية العوامل التي تتضمن التشابكية و مدى استخدام المواد الخام المحلية وحسن اختيار أماكن توطين تلك الشركات وكذلك القيم المضافة.

٢- الاعفاءات الضريبية:بموجب قانون "تشجيع الاستثمار" فان الشركات يمكنها ألاستفادة من هذا القانون اذا ما قامت بإنتاج سلع معينة (كالمخصصة للتصدير)، اذ يتم اسقاط جزء من الضرائب المستحقة على دخل الشركة،كما يتم خصم المصروفات الخاصة بالبحث والتطوير و كذلك تدريب العمالة المحلية.

كما قامت الحكومة بتوقيع اتفاقيات مع مختلف الدول لضمان الشركات من التأميم الاجباري، كما تتيح انتقال الأموال بحريه، وتحويل الأرباح وعوائد رأس المال الى الخارج،ويسهل هذه العملية هيئة التطوير الصناعي وهي المركز الوحيد الذي يتعامل مع الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب للاستثمار في ماليزيا.

وفي عام (١٩٩١) تمت مراجعه شامله لقانون الحوافز لغرض تنظيمها ولتقوية المردود الضريبي وتشجيع التنمية الصناعية ذات القدرة التنافسية، مع تركيز الحوافز على المشاريع الاستراتيجيه والكبيرة عالية التقنية و تلك المشاريع الداعمة للتشابك الاقتصادي، كما تم الغاء الحوافز التي تتعارض مع منظمة التجارة العالمية وتلك غير مجديه،كما استخدمت أربع معايير أداء لتقييم طلبات منح الحوافز وهي: **(عبد العظيم،(بدون سنة طبع):١٣)**

١- القيمة المضافة للمشروع (٣٠ % _٥٠ %) .

٢- محتوى محلي بنسبة (٢٠ % _٥٠ %) .

٣- مستوى التقانة مقاسه بعدد المشرفين الاداريين والفنيين .

٤- مستوى التشابك الصناعي.

رابعاَ :التنمية البشرية في ماليزيا: تعد تجربة التنمية في ماليزيا من أحد التجارب الناجحة في مجال التنمية البشرية بين دول العالم الثالث فقد حققت تقدما واضحا في هذا المجال،و تعتبر النموذج الأكثر صلاحية للاستفادة من تجربتها في البلدان العربية، وقد أثبتت تميزها بين النمور الأسيوية وهو الأمر الذي تم الاعتراف به اقليميا و دوليا ،ويشير تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٧) الصادر عن الأمم المتحدة الى أن ماليزيا ارتقت الى الترتيب (٦٣) بين دول العالم.

١- **تنمية قطاع التعليم:**بدأ التعليم في ماليزيا بدخول الاسلام اذ كان وسيلة لمعرفة مبادئ الدين،وطول السنين المتتابعة كان التعليم في ماليزيا يعاني الكثير من الاهمال، وتوالت التأثيرات عليه من قبل البريطانيين أثناء احتلال البلاد وادخالهم للهنود والصينيين بأعداد كبيره فهم يعتزون كثيرا بثقافتهم ودينهم، الى أن جاء الاستقلال من الاحتلال البريطاني اذ بدأت الحكومة بوضع سياسات لبناء منظومة التعليم،وكانت توصيات رزاق- رئيس لجنه أسست قبل الاستقلال بسنه للبحث في مشاكل التعليم-أساس تطوير التعليم بعد الاستقلال، وجاء في التقرير.(**فهمي،١٩٨١: ٥٠٥-٥٠٧**).

أ- ان نظام التعليم في الملايو يقوم على أساس استعماري.

ب- ان المدارس الوطنية في تأخر شديد و انها تحتاج الى اصلاح و تطوير حتى تستطيع أن تؤدي رسالتها.

ت- ان الكتب المدرسية قل ما تؤلف باللغة الوطنية.

ث- ان البلاد تحتاج الى ارسال بعثات الى الخارج حتى تلحق البلاد بركب الدول المتقدمة.

وبعد أن بدأت ماليزيا بدفع عجلة التنمية للبلد كان عليها أن تراعي التعليم بعد أن تغير الاقتصاد من زراعي الى صناعي،فهو يحتاج الى مناهج علمية جديدة ليواكب تغير الأوضاع،وتتبنى الحكومة خطة طموحة تتمثل برؤية (٢٠٢٠) التي تهدف للوصول بماليزيا الى بلد متقدم من جميع النواحي الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية،وجاء اعلان الخطة الشاملة للتنمية القومية(الخطة الخمسية ١٩٦٦- ١٩٧٠)، والخطة الخمسية الثانية (١٩٧١- ١٩٧٥) ركزت من خلالها ماليزيا على تنمية قطاع التعليم،ومن خلاله وظفت التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد الوطني.(**سليمان،٤٥٢:١٩٧٩**).

أ-اهداف التعليم في ماليزيا:استهدفت السياسة التعليمية في ماليزيا ما يأتي:

- ❖ تربية الاجيال الجديدة من الاطفال والشباب من مختلف الجنسيات تربية جيدة اذ يكون سكان البلاد امة واحدة وشعبا واحدا.
- ❖ العناية بالتعليم الابتدائي وتعميمه ورفع مستواه .
- ❖ التوسع الكمي في مختلف المراحل التعليمية وتحسين نوعية التعليم.
- ❖ الاهتمام بالتعليم الجامعي وإنشاء مؤسساته والتوسع فيها ورفع مستواه.
- ❖ التوسع في التعليم الفني ومعاهد إعداد المعلمين بجميع أنواعها حتى تتوفر الأيدي العاملة المدربة في مختلف التخصصات.

ب- السياسات التعليمية التي انتهجتها ماليزيا ما يأتي :(**صالح،١٤٢:١٩٩٩**)

١. التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي.
٢. الاهتمام بتعليم المرأة .
٣. الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة.
٤. الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال).
٥. تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية.

٦. توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية.
٧. العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي.
٨. التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية.
٩. توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد.
١٠. الربط بين التعليم و أنشطة البحوث.

إن ماليزيا تخطط لجعل التعليم قطاعا إنتاجيا خلاقا لأجيال كثيرة تأخذ دورها في الحياة،وتسعى لاستكمال مخططها الاستراتيجي عام(٢٠٢٠) .

ج- تمويل التعليم في ماليزيا:تتولى الحكومة الفيدرالية مسؤولية تمويل التعليم في البلد،اذ إن الحكومة الماليزيه حرصت منذ الحصول على استقلالها عام (١٩٥٧) على تقديم خدمات التعليم الأساسية مجانا،وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم اذ يصل في المتوسط الى (٢٠،٤%)سنويا من الميزانية العامة للدولة.

الجدول(٢) نفقات الحكومه المركزية على التعليم للمدة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) (بالدولار الامريكي).

نـــوع الـنـفـقـات	١٩٩٦	٢٠٠٠
اجمالي النفقات العامة على التعليم	٢,٩ مليار	٣,٧ مليار
اجمالي النفقات العامة على التعليم من اجمالي النفقات	%٢١,٧	% ٢٣,٨
العائد السنوي نظير تكلفة الطالب		
المدارس الابتدائية	٣١٨	٤٠٨
المدارس الثانوية	٤٤٨	٥٩٧
المدارس الفنية و المهنية	١٦٠٦	٢١٦٠

المصدر:فائقة سعيد صالح(١٩٩٩)التعليم في جنوب شرق اسيا،الطبعة الاولى،وزارة التربية والتعليم في البحرين.ص١٤٢

وقد أنفقت هذه المبالغ على إنشاء المدارس العلمية والمدارس الفنية الجديدة ومختبرات العلوم والكمبيوتر ومنح القروض لمواصلة التعليم العالي داخل وخارج ماليزيا،وما يلاحظ على مصروفات وزارة التربيه أنها تخصص (٨٢,٥ %) كمصروفات جاريه و(١٧,٥%) لنفقات التطوير.

وبعد هذا السخاء على التعليم وصل عدد المتعلمين في عام (٢٠٠٠) الى (٩٣,٨ %) من اجمالي السكان بالمقارنة بنحو(٥٣%) عام (١٩٧٠) وهي نسبه عالية في العالم،وأن ٩٩% من اجمالي الأطفال الذين بلغوا العاشرة من أعمارهم قد قيدت أسمائهم في المدارس، و إن (٩٢%) من طلاب المدارس الابتدائية انتقلوا الى المرحله الثانويه وهذا يعني أن نسب التسرب أو الفاقد التعليمي قليل جدا مقارنه مع دول اخرى.

د- **المدرسة الذكية**:توافقاً مع ثورة التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات تخطو الحكومة الماليزية خطوات نحو إعادة تصنيف المدارس الحكومية بالاتجاه نحو إقامة العديد مما يعرف بالمدارس الذكية التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة، فالمدارس الذكية هي مؤسسة تعليمية تم ابتداعها على أساس تطبيقات تدريس وإدارة جديدة تساعد التلاميذ على اللحاق بعصر المعلومات. (**محمد شريف بشير،٢٠٠٣: موقع اون لاين**).

وأهم عناصر المدرسة الذكية هي:بيئة التدريس من أجل التعلم،نظم وسياسات إدارة مدرسية جديدة، إدخال مهارات وتقنيات تعليمية وتوجيهية متطورة،ومازالت عملية اختبار هذه العناصر وإعادة هندستها لتحقيق كفاءة وفاعلية هذه المدرسة مستمرة ويتم تقويم التجربة على أعلى المستويات القيادية،وتم تطوير مفهوم المدرسة الذكية بواسطة وزير التعليم في عام(١٩٩٦)، ومدير عام التعليم ،وقد بدأت تطبيقات المدارس الذكية في عدد من الدول باستخدام واستثمار الحاسب الآلي في مجال التعليم، اذ وضعت تلك الدول الخطط والاستراتيجيات الوطنية بهدف إدخال التقنية للمدارس والاستفادة منها.ومن أشهر تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا، وتعتبر هذه المدارس تطبيقاً لمشروع التعليم الإلكتروني المنبثق من الخطة الوطنية التقنية للتعليم،بتكلفة تساوي (٣٠٠) مليون ريال سعودي أي ما يعادل (١٠٠) مليون دولار (**وزارة التربية والتعليم السعودية، بدون تاريخ :٤٣**)، وتقوم فكرة المشروع على تطبيق مشروع التعليم الإلكتروني المنبثق من الخطة الوطنية للتقنية من خلال (٩٠) مدرسة حالياً منتشرة في ربوع ماليزيا واعتمد هذه المشروع على تطوير أربعة محاور رئيسية في العملية التعليمية وهي:

- تدريب و تطوير مهارات العنصر البشري .
- مناهج و طرق التدريس.
- مشاريع البنيه التحتية للمدارس.
- إنشاء المحتوى ومصادر التعلم الرقمي وذلك كجزء من رؤية متكاملة لاحتياجات ماليزيا التقنية.

وفي المرحلة النهائية من المشروع ينتظر أن تكون هناك (٩٠٠) مدرسة ذكية تنتشر في ماليزيا،على أن يتم بعد ذلك في جميع مدارس ماليزيا ،بالإضافة إلى ذلك تتبنى وزارة التعليم الماليزية عدداً آخر من المشاريع مثل مشروع المدارس الصينية الذكية وهي مدارس للماليزيين من أصول صينية،وفيها يفرض على الطالب رسوماً رمزية،وقد انيطت هذه المشاريع الى القطاع الخاص،اذ يحصل المدرسون على دورات تطويرية لاستخدام المنهج الرقمي وتقدم الشركة مختبرين متكاملين للحاسب، بالإضافة إلى أنها تقوم بتزويد الفصول الدراسية بكمبيوتر وشاشة تلفزيونية مرتبطتين مع بعض لغرض مساعدة المعلم في الشرح والإلقاء وإعطاء الطالب مزيداً من التوضيح ،إضافة إلى إمكانية استخدامهما من قبل الطالب،اذ يجري تقسيم الطلاب إلى مجموعات (داخل الفصل الواحد) يقومون بالتطبيق باستخدام الكمبيوتر في الفصل مع الشاشة التلفزيونية وهذا بالطبع لا يغني عن استخدام مختبرات الحاسوب التي تخصص لها حصص مستقلة.

❖ **و مما يستفاد من تجربة التعليم في ماليزيا هو:(الزهراني،٢١:٢٠٠٣).**

- تطوير المناهج التعليمية للتوافق مع متطلبات الألفية الجديدة وليكن تطويراً متكاملاً بما تعنيه كلمة التطوير وليس تغييراً جزئياً أو شكلياً.
- المعلم حجر الزاوية في العملية التعليمية ،ولذا يجب إعادة النظر في برامج إعداده وتدريبه في ضوء متطلبات المرحلة القادمة .
- تشجيع البحث العلمي ودعم الباحثين والاستفادة من نتائج البحوث والدراسات الميدانية في تطوير العملية التعليمية بكل عناصرها.
- دعوة القطاع الخاص للمساهمة في تمويل البرامج التعليمية والنشاطات المدرسية المختلفة.
- العناية بالبيئة المدرسية بكل مقوماتها.
- إعادة النظر في برامج النشاط المدرسي وأساليب تنفيذه في المدارس والاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال.

- تطوير استراتيجيات التعليم والتعلم مثل تعليم المتعلم كيف يتعلم،والتعلم الذاتي،التعليم الهادف،التعليم عن طريق حل المشكلات.
- العناية بالطلاب الموهوبين وإعادة النظر في البرامج المقدمة لهم.

٢- **التنمية الصحية في ماليزيا:**إن استثمار ماليزيا في قطاع الصحة يمثل جزءاً رئيسيا في استراتيجية التنميه الشاملة،بعد أن أدركت أن الوضع الصحي الأفضل هو وسيله وهدف للتنميه الاقتصادية، والهدف الحالي لقطاع الصحه هو تحسين خدمة الرعايه الصحيه و استمرار هذا التحسين،وقد بلغ نصيب الفرد من مجموع المصروفات الصحية الى (١٤٣) دولار ،ونتيجة لذلك فقد انخفض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع من (٧٦ لكل ١٠٠٠) في عام (١٩٥٧) الى (١٠ لكل ١٠٠٠) عام (٢٠٠٥)، وزيادة توقع العمر عند الولادة بحوالي(٧٣) سنه. و تنفق الحكومه (٥%) من الموازنة العامه على قطاع الصحة، كما بدأت بتشجيع الأطباء الأجانب على العمل داخل ماليزيا و تزامن ذلك مع تشجيع الحكومه لصناعة" السياحة الطبية" . **(تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥).**

وقد أطلقت ماليزيا برامج لتنمية هذا القطاع وهي:**(عبد الرزاق،٢٠٠٨ :١٢).**

أ- برنامج صحة الأسرة،للارتقاء بصحة الأسرة ومن ثم المجتمع،من خلال اداره مناسبه للمستشفيات وللمرضى من خلال الرعايه الصحيه المناسبه.

ب-برامج الخدمات الصحيه الوقائية، بهدف تقليل الأمراض المعديه وغير المعديه، لتقليل الأنفاق على الخدمات الصحية.

ت-برنامج أسلوب الحياة الصحي، من خلال زيادة الوعي لدى الأفراد بالوقايه من الأمراض والسلوك الصحي للفرد في حياته اليوميه.

ث-برنامج التحصين،لضمان توفر أفضل التطعيمات اللازمه لوقاية الأطفال من العديد من الأمراض الخطيرة.

ج-برنامج التغذية، هدفه توعية الأفراد بعادات التناول الصحي للأكل خاصه في المدارس و بين المراهقين، وزيادة الرقابة على الأسواق و الحرص على وجود أصناف الطعام المغذية.

ح-برنامج الصحة والأمان المهني، وهو تأسيس بيئة عمل آمنه صحية، من خلال العمل على تقليل حوادث العمل و تقليل الأمراض المهنيه.

خ-برنامج الرعايه الطبية، و يضمن وجود أجهزه ومعدات تكنولوجيه حديثه للتشخيص الطبي،وزيادة الاهتمام بقطاع الصحه في الريف، وضمان جودة الأدوية المستخدمة من قبل الأفراد.

د- برنامج العاملين في المجال الصحي،الذي يوفر فرص لتدريب العاملين و التوسع في بناء وتطوير المعاهد و الكليات الطبية.

ذ- برنامج الخدمات الصحية الخاصة،اذ وضع برنامج خاص للاشراف على المستشفيات الخاصه بعد تشجيع الحكومة لها،اذ يلزم نظام الرعاية الصحيه الأطباء الجدد بالخدمه ثلاث سنوات في المستشفى الحكومي لضمان كفاءة أداء الأطباء الجدد.

المحور الثاني:اهم الدروس المستفادة عربياً من التجربة التنموية الماليزية

اولاً :الفقر في الوطن العربي واهم الدروس المستقاة من التجربة الماليزية

لا يختلف اثنان على أن الفقر أصبح السمة الرئيسة لمجتمعاتنا العربية على الرغم من الموارد الاقتصادية الهائلة التي حبا الله بها مجتمعاتنا، وتتنوع الموارد الاقتصادية في المجتمعات العربية بين الزراعة والصناعة والأيدي العاملة،بالإضافة إلى النفط (الذهب الأسود)،فلو تمكن العرب من التعاون والوحدة أو حتى

التنسيق فيما بينهم لأصبح المواطن العربي يعيش في مستوى اقتصادي يفوق نظيره الأوروبي والأمريكي. وينقسم العالم العربي إلى مجموعات من حيث الثروة والفقر،مجموعة الأقطار النفطية الغنية، وتضم "مجلس التعاون الخليجي وليبيا والعراق"،ومجموعة الأقطار المتوسطة الدخل وتشمل "مصر والأردن وسوريا والمغرب وتونس والجزائر"،والأقطار الفقيرة وتشمل "السودان واليمن والصومال وموريتانيا وجيبوتي وفلسطين.

وإذا أردنا أن نعرف الفقر فلا يوجد تعريف متفق عليه للفقر،لكن المنشور الصادر عن الأمم المتحدة في مارس ١٩٩٩ تعرّض للصور والأشكال التي يتخذها الفقر؛إذ جاء فيه أن الفقر يتخذ أشكالاً متنوعة تتضمن انعدام الدخل، والموارد المنتجة الكافية لضمان مستوى معيشي لائق،ومن مظاهره الجوع وسوء التغذية وسوء الصحة، والوصول المحدود أو المعدوم إلى التعليم وغيره من الخدمات الأساسية،وانتشار الأمراض والوفيات وانعدام المؤن والسكن غير المناسب، والعيش في بيئة غير آمنة،بالإضافة إلى انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية والاجتماعية.**(مراد ،٢٠٠٥:٢)**.

لاشك أن الفساد يُعدّ السبب الرئيس في انتشار ظاهرة الفقر في الوطن العربي،خاصة ان قضايا الفساد عالمياً تصل إلى القمة، لكن في الوطن العربي فإنها مغطّاة وغير شفافة،هذا بالإضافة إلى ظاهرة العسكرة في العالم العربي. **(كريم ،٢٠٠٥ :٤١)**.

فمتوسط إنفاق الفرد على الدفاع عالمياً (١٤١) دولاراً، وفي الدول النامية (٣٤) دولاراً، وفي الكويت (٢٠١٩) دولاراً، وفي سلطنة عمان (١١٤٩) دولار للفرد .

ويمكن تقسيم الأسباب الاقتصادية للفقر إلى مباشرة وغير مباشرة :**(مراد ، ٢٠٠٥ :٤)**

١- **المباشرة:**تلك العوامل ذات الأثر المباشر على متوسط الدخل المتولد على المستوى الوطني وعلى نمط توزيع الدخل في الاقتصاد.

٢- **غير المباشرة:**هي التي تعمل من خلال الآثار المباشرة،والتي تتمثل في أربعة أسباب:

أ- انخفاض معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- انخفاض إنتاجية العمال.

ج - ارتفاع معدل أعباء الإعالة.

د - عدم المساواة في توزيع الدخل.

بالنسبة للسبب الأول،والمتمثل في انخفاض معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي،الذي يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج وتوليد الدخل، ومن ثم ارتفاع في الفقر،فعلى سبيل المثال،خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩) كان متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سالبا بنسبة بسيطة في الجزائر،وبلغ (١,٥ %)في المغرب، و(٣,٢%)في تونس، ونتيجة لذلك ارتفع معدل البطالة من(١٢ %)عام(١٩٩٠) إلى(١٨,٨ %) عام(٢٠٠٠) متراوحا ما بين(١,٥ %) في تونس و(٣٠%) في الجزائر وكان الفقر واسع الانتشار خلال التسعينيات، فقد ازدادت حالات تفشي الفقر فعلا في كل من الجزائر والمغرب بينما بقيت على حالها في تونس، والعوامل التي يقوم عليها هذا السبب المباشر هي:ارتفاع معدل النمو السكاني، وعدم سلامة سياسات الاقتصاد الكلي،والعوامل الخارجية التي تؤثر في إمكانية الحصول على الموارد على مستوى الدولة وهذه العوامل الخارجية هي:تدهور شروط التجارة، وعبء الدين، والحروب ونقص التعاون الإقليمي والدولي،وكذلك عدم سلامة السياسات الحكومية (السياسة النقدية والمالية).

اما السبب الثاني فهو انخفاض إنتاجية العمالة،وتتأثر إنتاجية العمال بثلاثة عوامل هي:

- إمكان الحصول على التعليم.
- إمكان الحصول على الخدمات الصحية.
- إمكان الحصول على الأصول والائتمان.

السبب الثالث يتمثل في معدل عبء الإعالة، والذي يشير إلى عدد الأفراد الذين يعيلهم كل عامل في المتوسط.وهناك علاقة مباشرة وعكسيه بين قيمة معدل عبء الإعالة في الدولة وبين مستوى الفقر فيها، بافتراض ثبات إنتاجية العمل، ويتأثر هذا المعدل بثلاثة أسباب غير مباشرة للفقر هي:

- معدل مشاركة القوى العاملة.
- مشاركة المرأة في القوى العاملة.
- البطالة.

بالنسبة للسبب الرابع يمكن تلخيصه في توزيع الدخل، والذي يتأثر بدوره بسببين غير مباشرين:

– عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان.
– عدم كفاية التحويلات إلى الفقراء.

وتميل الدراسات التي مولتها الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة إلى أن التنمية الريفية، سوق العمل،التعليم...الخ،السبب الرئيسي للفقر في الوطن العربي ومن أهمها الاعتقاد السائد بأن الفقر من مكونات البنى والعمليات الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في خلق الثروة،وهي ذاتها التي تساهم أيضا في إنتاج الفقر.

ان حل مشكلة الفقر في المجتمعات العربية يتطلب العديد من الإجراءات التي يجب على الدول العربية القيام بها في ضوء التجربه الماليزية من بينها: **(محمد،١٥:٢٠١٣)**.

أ– تصحيح الخلل الكبير في توزيع الثروة الوطنية والقومية،وتحمّل النخبة الثرية العربية مسؤولياتها في تنمية مجتمعاتها بتشغيل رؤوس الأموال المهاجرة في مشروعات يستفيد منها الفقراء بدل توظيفها في الخارج.

ب– تحوّل المجتمع العربي من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج،من خلال العمل بالمشروعات الصغيره لأنها لا تحتاج الى أموال ضخمه للاستثمار و تحتاج الى أيدي عامله كثيره بسبب تعدد هذه المشروعات.

ج– إصلاح كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في التعاون الاقتصادي بين الوطن العربي وتحقيق وحدة اقتصادية بين البلاد العربية.

اضافه الى ذلك:

- تبني سياسات يكون من شانها الحد من الفقر كالمتبعة في ماليزيا.
- تبني المؤسسات الكبرى خاصة،ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- تأسيس نمو اقتصادي قابل للاستمرار وإتباع سياسة توزيعية تقلل من درجة عدم المساواة في توزيع الدخل.
- السعي إلى الاستغلال المكثف للقدرات الذاتية والاعتماد على العمالة المحلية والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن.
- إعطاء أهمية قصوى للتنمية البشرية.
- ضرورة القيام بجهد عربي منسق من اجل معالجة المشكلات المنهجية والفنية المتصلة بتعريف الفقر وطرق قياسه وتوفير البيانات والإحصائيات بالجودة المطلوبة وأن الجهد المطلوب لابد أن يعتمد أفضل الخبرات العالمية.

- العزم على مكافحة كل أشكال البيروقراطية ومنح وتسهيل الوصول إلى قروض مصغرة وتدعيم خلق المشاريع المنتجة.
- الاهتمام بشكل اكبر بالتنمية الريفية وتعليم وتأهيل المرأة.
- زيادة الوعي العربي بضرورة تنظيم النسل.
- إعطاء قروض بدون فوائد لبناء المشروعات الصناعيه و الزراعيه و مراقبة صرف هذه القروض.
- دعم اغلب الأدويه و الأغذيه التي يستعملها الفقراء للحد من فقرهم.

ثانياً:المشاكل الصناعية في الوطن العربي

طل القرن الحادي والعشرون ومعه تغيرات جذرية هامة تطرح العديد من التحديات ومن الفرص، وليست الدول العربية بمنأى عن هذه التغيرات.تأتي العولمة المالية والصناعية والتجارية وعولمة الخدمات (من اتصالات ونقل وغيرها) لتطرح زيادة هامة في التنافس الدولي على مختلف الأصعدة. كما تتعاظم أهمية المعرفة (والتكنولوجيا أحد أهم عناصرها) في الاقتصاد حتى غدت سمة اقتصاد القرن الحادي والعشرين هي سمة الاقتصاد المبني على المعرفة.وتدخل المعرفة كعنصر أساسي أكثر فأكثر في تنافسية الصناعة واستدامتها بل في تنمية واستدامة كافة قطاعات الإنتاج والخدمات.ويتجلى ذلك في زيادة نسبة الصادرات المعرفية في مجمل الصادرات كما تزداد صادرات الخبرة،وصادرات الخدمات المعرفية من استشارات ومعلومات وغير ذلك.وكذلك تزداد نسبة تكلفة المعرفة في التكلفة الإجمالية للمنتجات والخدمات.ومن الظواهر الأخرى لهذه التغيرات نجد أن المعرفة تتحول إلى سلعة مما يستدعي حمايتها والحفاظ على سريتها وهذا ما أدى إلى زيادة في نشاط المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية وإلى عقد اتفاقية الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.كما أدى ذلك إلى تغير أساسي في حسابات الأصول الثابتة والأصول غير المادية للشركات لصالح الأصول المعرفية التي ازدادت قيمتها بشكل هائل.

وهذا التوجه في الاقتصاد تحول من قيامه على إنتاج السلع والخدمات المبنية على المادة إلى السلع والخدمات المبنية على المعرفة،يؤدي إلى تغير أيضاً في عمليات الإنتاج والتسويق،إذا أن السلعة المعرفية تنتج مرة واحدة وتباع ملايين المرات بعكس السلع المادية التي يجب أن تنتج كل مرة.إن هذا التغير يجعل أرباح الدول التي تنتج المعرفة أرباحاً خيالية (مثال شركات البرامجيات الأمريكية) ومن التغيرات أيضاً تعاظم أهمية تعليم الفرد وتدريبه المستمر فقد زادت مدة التعليم والتدرب كنسبة في حياة الفرد وأصبحت أجور العمال المهرة في المعرفة أعلى بكثير من غيرهم كما تزداد نسبة البطالة في صفوف العاملين غير المتعلمين **(موقع الكتروني www.k7bkam.com .**

إن سياسة زيادة القدرات الإنتاجية التي اعتمدتها الدول العربية عبر استيراد فعاليات إنتاجية جديدة لم تؤدي إلى نقل وتوطين التكنولوجيات المستوردة، ولا بد من أجل حصول هذا التوطين من وجود نظام وطني للإبداع قادر على حسن استيراد التكنولوجيا وعلى توطينها وإنتاجها محلياً وبشكل تدريجي. إن العلم والتكنولوجيا ثورة لا تنضب وتزداد أهميتها للتنمية بشكل كبير مع بدايات القرن الحالي،والعالم العربي مدعو لإعادة تقييم نظرته للعلم والتكنولوجيا ودورها في بناء الدول.

١ : مقومات الصناعة في الوطن العربي: إن للصناعة في الوطن العربي مقومات أفضل مما لدى ماليزيا من مقومات،ولعل أبرزها هي:**(موقع الكتروني www.orabgeographers.net)**

- المواد الأولية:كالموارد الزراعيه و الثروات الباطنية والغابات....الخ.
- مصادر الطاقة:كالنفط والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية.

- الأيدي العاملة:تتوفر أعداد كبيره منها لكن تحتاج الى تدريب وتأهيل.
- الأسواق:وتتوفر أسواق داخليه واسعه و خارجيه نشطه.
- رؤوس الأموال:وتأتي من عوائد النفط و عن طريق الاستثمار الخاص الأجنبي و المحلي.

٢:المشاكل التي تعاني منها الصناعة العربية

- تعتمد معظم الصناعات العربيه على المنتجات الزراعيه.
- معظم الصناعات استهلاكية،أما الاستخراجية فقليله ما عدا النفط و كذلك الصناعات الثقيله .
- معظم المنشأت الصناعية صغيره عدا التي إقامتها الدوله.
- منافسة الصناعات الاجنبية للصناعات العربية.
- التخطيط الصناعي قائم على أساس قطري يلبي الحاجه المحلية.

٣: خصائص الصناعة العربية:لا تعتبر الدول العربية صناعية فى المرتبة الأولى،ولكن بدأ يظهر فى بعضها نظام الصناعة الحديثة،إلا أنه لا يزال أمامها مشوار طويل على درب التنمية والتصنيع وكما يبدو من الجدول رقم (٤) أن هناك دول عربية يسهم الدخل الصناعي فيها بنسب عالية فى إجمالي الناتج المحلي كما هو الحال في عشرة دول عربية على الأقل ففي السعودية (٥٥,٤%) وقطر(٥ %) والجزائر (٤٩%) واليمن (٤٦,٦%) والكويت (٤٦%) وليبيا (٤٣,١%) والإمارات (٣٣,٨%) والبحرين (٣٣,٤%) والمغرب (٣٢%)،ويغلب على هذه الدول جميعها فيما عدا المغرب الاعتماد على تكرير البترول وتصدير مشتقاته والتوسع فى صناعته والاستثمار فيه بجانب صناعة الغاز الطبيعي واستثماره أيضاً.

إلا أن مساهمة هذا القطاع في احتواء العمالة تعد قليلة فلا تتعدى (١١%) في السعودية و(٧,٥%) في قطر و(٢٢,١%) في الجزائر و(١٢,٧ %) في عمان و(١,٠٣%) في اليمن و(٣٠,٥%) في ليبيا و(٣٣,٨%) في الإمارات و(٣١,٥%) في البحرين و (٢١ %) في المغرب،الأمر الذى يدل على أن قطاعات الصناعة خاصة البترولية آلية ولا تعتمد على العمالة الكثيفة .

فى المقابل هناك دول تزيد فيها نسبة العاملين فى مجال الصناعة من جملة العمالة وعلى نسبة مساهمة الدخل الصناعي في إجمالي الدخل المحلي،كما هو الحال فى العراق وذلك لتوقف معامل التكرير وتدمير أعداد كبيرة منها أثناء حرب الخليج الثانية والاعتماد على الصناعات الأخرى الخفيفة.

لبنان أيضا كثيفة العمالة اذ لا تعد صناعة تكرير البترول فيها الأساس بل صناعات أخرى كثيفة العمالة،كذلك سوريا ولكن بنسبة اقل من لبنان.

الجدول (٣): توزيع الدخل الصناعي والعاملين بقطاع الصناعة فى الوطن العربي عام ١٩٩٨.

الـــدولـــة	العاملين بالصناعة من اجمالي العمالة %	الدخل الصناعي من الدخل الكلى%
السعودية	10.9	55.4
قطر	7.5	53.7
الجزائر	22.1	49
عمان	12.7	47.3
اليمن	10.3	46.6
الكويت	30.5	46

ليبيا	20	43.1
الإمارات	33.8	33.8
البحرين	31.5	33.4
المغرب	21	32
مصر	23.5	29.8
تونس	29.6	29.6
الأردن	25.9	25.9
موريتانيا	5.1	25.7
لبنان	36	19.2
سوريا	21	19
جيبوتي	17	17
السودان	10.9	16.9
العراق	24.2	13.9

المصدر:قام الباحث بترتيب الجدول بالاعتماد على التقرير السنوي للامين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة للبلاد العربية (١٩٩٩-٢٠٠٠).

لا يعد الارتفاع فى نسبة مساهمة الدخل الصناعي فى الناتج المحلي الإجمالي بنحو نصف الدول العربية عن (٣٠%) مؤشراً على التقدم الصناعي العربي،ولكن يغلب على معظم هذه الصناعات الصفة الاستخراجية بصورة تزيد على التحويلية فى أغلب الدول العربية،يتركز نحو نصف نشاط الصناعة التحويلية فى ثلاثة دول عربية هي مصر والسعودية الجزائر.

٤-الدروس المستفادة من التجربة الماليزية – صناعياً:(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠٠٧:٧)

أ- تشجيع الصناعات الصغيرة و المتوسطة،التي من شأنها تكوين رأسمال الصناعه المتطورة،و دمج الصناعات المتشابهة منها لتقوية الاقتصاد.

ب-البدء بأنشاء صناعات تنتج ما تستورده البلدان العربيه من سلع خاصه الغذائية منها لتوفير العملة الصعبة التي تهدر في شراء هذه السلع.

ت-التركيز على الصناعات التصديرية،والصناعات ذات القيمة المضافة.

ث-تفعيل دور الاستثمار المباشر عن طريق قوانين تكفل توجيهه نحو الصناعات المرغوب تفعيلها حسب المرحله الراهنة.

ج-تطوير الصناعات الثقيله و التركيز على تلك الصناعات الثقيله التي تعتمد على مواد اوليه من داخل البلدان العربيه

ح-العمل على انشاء هيئات تحكم العمل الصناعي في البلدان العربيه وتمنع تعارضه و نشوء حرب اسعار بينها،وتعمل على توضيح الفرص الاستثمارية الافضل من خلال مراكز للبحوث و التطوير.

ثالثا:التنمية البشرية في الوطن العربي:في هذا العصر أصبحت التنمية الشغل الشاغل والهم الرئيسي للإنسان العادي المتطلع دائماً وأبداً لتطوير بلدة،فالتنمية البشرية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان وفق التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها،ولو أردنا أن نضع تعريف يبرز

بجلاء الجانب الإنساني فهي أولاً تضع الإنسان هدفاً ووسيلة يتبع ذلك وفي إطار الاستنتاج المنطقي والضرورة استناد العمليات التنموية إلى قيم الإنسان وتطلعاته الإنسانية، فهي من ناحية تسعى إلى الاهتمام بمستوى النمو في مختلف مراحل العمر لتنمية القدرات البدنية والعقلية والنفسية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وعلى الجانب الآخر فهي معنية باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية بجميع تنوعاتها،وقطاع التربية والتعليم الركن الأساسي وضرورات وضع مناهجه المتطابقة مع الأهداف الرئيسية للخطط الموضوعة وتطويرها باستمرار شرط لازم وأساسي ولقد اعتمد جميع الباحثين وحدات قياس ثلاثة لتبيان مدى النجاح أو الضمور والتقصير ومنها الأمم المتحدة وهي:

- طول العمر:المقاس بمتوسط العمر المقدر منذ الولادة.
- المعرفة: معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وبمعدل مجموع الالتحاق بالتعليم في مراحله كلها.
- مستوى المعيشة اللائق وفقاً للناتج المحلي الإجمالي في معادل القدرة الشرائية للفرد.

والمنظمة الدولية تصدر كل عام تقريراً تعده لجان مكونة من الأكاديميين وممثلي المجتمعات المدنية وتدخل في ميزان تصنيفها حريات الإنسان وكرامته وفعالية المجتمع، وفي تقرير لعام (٢٠٠٤) جاءت النرويج في قمة التصنيف بينما كانت النيجر في المرتبة الأخيرة من أصل(١٧٧) بلداً،ولأن مقياس التصنيف لا يتأثر بعامل واحد فقط كالدخل، فالسعودية ورغم ارتفاع الدخل لأفرادها صنفت في المرتبة(٧٧) من التصنيف العالمي بينما جاءت تايلاند وهي الأقل دخلاً في المرتبة (٧٣) لأن العوامل الأخرى كانت إيجابياتها أكثر،وتقرير المنظمة الدولية يؤكد ومن خلال منهجيته البحثية على أن مخاطر النزاعات والحروب الأهلية تزداد في البلدان ذات الدخول المنخفضة.ومن المؤسف أن تصنيف الأقطار العربية في تقرير عام (٢٠٠٤) جاءت أرقاماً متدنية مشيرة إلى خلل في البنية الاقتصادية،والتنمية البشرية وكان ترتيبها الدولي وفق التسلسل الاتي:(**الامم المتحدة،١:٢٠٠٤- ٤**).

(البحرين٤٠-الكويت ٤٤- قطر ٤٧- الأمارات العربيه٤٩- عمان٧٤-المملكة العربية السعودية٧٧- لبنان٨٠ - الأردن ٩٠- تونس ٩٢- فلسطين١٠٢- سوريا ١٠٦-الجزائر ١٠٨- مصر ١٢٠- المغرب ١٢٥ بينما اقتربت من أواخر نهايات التصنيف كل من السودان فكان تسلسلها ١٣٩ واليمن ١٤٩ وموريتانيا ١٥٢، بينما جاءت الولايات المتحدة في المرتبة ٨ و"إسرائيل" في المرتبة ٢٢) .

١:التعليم في الوطن العربي:استوجب أن نستعرض ما تم في مجال المعرفة العربية وعمادها الأول وهو التعليم بجميع مراحله الذي يجب أن يركز في تطويره على متطلبات الواقع المتبدل مع المحافظة على الأسس والمرتكزات الثقافية،لقد ازدادت أعداد الطلبة الجامعيين بسرعة اذ ارتفع الرقم من (١٦٣٠٠٠) عام (١٩٦٠) إلى (١,٤٤٠,٠٠٠) عام (١٩٨٠)،ووصل إلى أكثر من (٦,٢٠٠,٠٠٠)عام (٢٠٠٠) في (١٧٠) جامعة على امتداد الوطن العربي، إنما اللافت للنظر أن التعليم لم يلبي احتياجات المجتمع المتطورة فكانت نسبة أعداد العاطلين عن العمل من الخريجين الجامعيين تتزايد في استمرار إذ لم يكن هناك من ربط وترابط بين الحاجة ونوعيات التخصصات،ولقد لاحظت العديد من الدول إلى أهمية التعليم في التنمية.

ووفقا للأهداف المنشودة يفترض ان تحقق الدول العربيه هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام(٢٠١٥)،أن هذا الهدف في متناول كل الدول العربية عدا السودان و جيبوتي،اذ لا يتجاوز فيها معدل القيد الاجمالي في مرحلة التعليم الاساسي في عام (٢٠٠٧) بمعدل (٦٦,٤%) في السودان و(٤٦,٥%) في جيبوتي، وقد شهد هذا المؤشر ارتفاعا ملحوظا في كل من الدول العربيه.

أما معدل التسرب من التعليم فقد بلغ معدل التمدرس (أي بقاء الطلبة في نظام التعليم) نحو (١٠,٨) سنه في عام(٢٠٠٧) ويبقى بذلك في حدود معدل الدول النامية (١٠,٢) سنه، ويعود سبب التهرب من التعليم الى عدة عوامل مثل تدني مستوى التعليم،ارتفاع تكلفة الدراسة،ضرورة العمل لاعالة الاسر. كما يعتبر التسرب من المصادر الأساسية لارتفاع نسبة الأميه التي وصلت نسبتها بين البالغين (اكبر من ١٥ سنه) الى (٢٩ %) في عام (٢٠٠٧)، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع دول العالم. (**اليونسكو،٢٠٠٩**).

أما الانفاق على التعليم من الانفاق العام الاجمالي للمدة (١٩٩٦_٢٠٠٧) تراوح بين حوالي (٢٣%)و(٢٨%) في الامارات وتونس والجزائر والسعودية والمغرب وجيبوتي، وبلغت اقل من(١٠%) في عمان والصومال والسودان ولبنان.

❖ **حل مشكلة التعليم في الوطن العربي في ضوء التجربة التنموية الماليزية:** جاءت التنمية الماليزية بحلول لمشاكلها في التعليم وعلى هذا الاساس يمكن القول ان حلول هذه المشكلة يكمن في التالي :

١- التزام الحكومه بمجانية التعليم، والحرص على تمويله.

٢- السعي الى تخفيض كلفة الدراسة و بالتالي تخفيض نسبت التهرب من الدراسة.

٣- تطوير المناهج التعليمية لتتوافق مع التطلعات العربية نحو التطور.

٤- اعادة النظر في برامج اعداد وتدريب المعلمين.

٥- العناية بالبيئة الدراسية للطلبة و للمدرسين والمعلمين.

٦- العناية بالطلبة الموهوبين واعداد برامج تدريسيه خاصه بهم.

٧- دعوة القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال بشرط أن يكون تحت اشراف الدوله.

٨- توظيف التعليم الجامعي لخدمة اقتصاد الدولة.

٩- فتح مدارس ذكيه على غرار ما موجود في ماليزيا، والاهتمام بالتعليم الالكتروني.

٢ - القطاع الصحي في الوطن العربي:لقطاع الصحة اهمية كبرى في التنميه الشاملة ومن الغريب أن معظم الدول العربيه لا تعير اهتماما كبيرا لهذا الموضوع أذ نلاحظ الاهمال واضح في المستشفيات خاصه الحكومية منها على الرغم من التحسينات التي أدخلت على هذا القطاع في عموم البلدان العربية ودول الخليج العربي بالتحديد، فقد حصل التغيير لكن ليس ذلك التغيير الذي ينقل الوطن العربي من دائرة الدول النامية، ولو أردنا أن نستعرض المؤشرات الصحية لوجدنا ما ذكر آنفا بالأرقام وكما يأتي:(**التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٦:٢٠٠٨**).

• العمر المتوقع عند الولادة:لقد أرتفع هذا المؤشر من٤٥سنه في عام(١٩٦٠) الى (٦٩) سنه في عام(٢٠٠٨)، ويلاحظ أن هذا المؤشر زاد عن (٧٠) سنه في معظم الدول العربيه عدا جيبوتي التي بلغ فيها (٤٣,٣) سنه، واليمن (٦١,٥) سنه،مصر(٦٨,٧) سنه ،ليبيا (٦٩,٥) سنه.

• **وفيات الأطفال:**بلغ هذا المؤشر في عام (٢٠٠٨) الى أن نحو (٤١) حالة وفاة لكل (١٠٠٠)، كما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة الى (٥٤) لكل (١٠٠٠)، وتعتبر هاتين النسبتين أقل من نظيراتها في الدول النامية في عام (٢٠٠٨) الا انها مازالت مرتفعه.

• **نطاق الرعاية الصحية:** تمكنت معظم الدول العربيه من تحقيق توسع في الخدمات الطبيه فقد زاد عدد السكان الذين يحصلون على الرعايه الصحيه في عام (٢٠٠٨) الى(٩٠%) في كل البلدان العربيه عدا المغرب التي بلغ المؤشر فيها الى (٧٠%) وفي السودان (٦٣%) وفي موريتانيا واليمن(٥٠%).كما تشير

احصائيات عام(٢٠٠٧) الى عدم كفاية الكوادر الطبيه (أطباء،كادر تمريضي) بالمقارنة مع عدد السكان، كما تواجه كل من اليمن وموريتانيا والصومال والسودان ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير.

• **الانفاق على الصحة:**تشير البيانات الى وجود تفاوت واضح في ما بين الدول العربية،اذ كانت نسبة الانفاق على الصحة من اجمالي الناتج المحلي(٢,٢%) في الكويت وموريتانيا (مع تفاوت مستوى الدخل المحلي الاجمالي والفردي بينهما) و(١٢,٨ %) في فلسطين،وتتراوح نسبة الانفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام ما بين (٣،٤ %) في العراق و(١٦،٥ %) في تونس.

❖ **الحلول لقطاع الصحة في الوطن العربي على ضوء التجربة الماليزية:**

١- زيادة الانفاق على قطاع الصحة، من خلال استعمال احدث التكنولوجيا المتخصصة في تشخيص الأمراض.

٢- زيادة الرعايه للأطفال حديثي الولاده مما ينعكس على زيادة العمر المتوقع، وتقليل الوفيات بين الأطفال.

٣- توسيع نطاق الرعاية الصحية وتحسين نوعيته،وزيادة عدد الكوادر الطبية.

٤- العمل على انشاء برامج لتنمية قطاع الصحة باذ يكون شاملا لكل مفاصل هذا القطاع.

٥- تشجيع القطاع الخاص بفتح مستشفيات لكن تكون تحت الاشراف الحكومي.

٦- العمل على ضبط نوعية الأدويه التي تدخل الى البلدان العربية، حتى لا تنفق الأموال على سلع رديئة وبالتالي ينتج ضعف ادخاري و ضعف صحي.

٧- العمل على تقليل الأمراض المهنية و مخاطر العمل للحفاظ على القوه العامله .

الاستنتاجات

١- ان عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا كلن لها تخطيط دقيق ونظرة بعيدة المدى،كما وان لها عوامل اقتصادية وسياسية ساعدت على نجاحها،وان ما وصلت اليه ماليزيا هو تدبير وحسن قيادة الدولة المتمثلة برئيس الوزراء الاسبق (مهاتير محمد) الذي قادها في الفترة من (١٩٨١) الى (٢٠٠٣).

٢- جاءت التنمية في ماليزيا ببرامج انمائية في سبيل تطوير الموارد البشرية اولا والاقتصادية ثانيا فوضعت برامجها بشكل يعطي دفعة قوية للاقتصاد .

٣- عالجت ماليزيا ازمة (١٩٩٧) التي ضربت دول جنوب شرق آسيا بأجندات وطنية فرضت من خلالها قيوداً على سياستها النقدية من خلال اشراف البنك المركزي الماليزي على دخول وخروج النقد الاجنبي، اذ ضيقت الخناق على خروجه بينما عملت على جذبه بشتى الوسائل، وفي هذه الازمة رفضت ماليزيا اقتراحات صندوق النقد والبنك الدوليين ومساعداتهم وشقت طريقها وطنيا.

٤- تعتبر تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر من ابرز التجارب التي تكللت بالنجاح في دول العالم الاسلامي ،فقد استطاعت خلال ثلاثة عقود (١٩٧٠-٢٠٠٠) تخفيض معدل الفقر من (٥٢،٤ %)الى (٥،٥%) وهذه نسبة خيالية ولافتة للنظر واتخذت الحكومة فلسفة وسياسة ناجحة جداً لمواجهة الفقر.

٥- لقد استفادت ماليزيا من تجربة اليابان في كيفية اعداد الخطط في عملية التصنيع،فقد كانت اليابان القدوة الصناعية في ماليزيا من خلال الاستفادة منها في مجال التدريب الصناعي وبرنامج التبادل الثقافي والذي اتاح الفرصة للماليزيين لدراسة التجربة اليابانية من جوانبها المختلفة.

٦- من خلال هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية والتي كانت مهمتها ترويج وتشجيع التجارة الخارجية والقيام بتقديم معلومات للمصدرين والموردين الماليزيين وتشجيع المنتجات مع التركيز على المنتجات الصناعية.

٧- تعد ماليزيا بلد نشيط دائم الحركة، اذ قامت الحكومة بتوفير بيئة العمل المناسبة لجذب الاستثمارات من خلال حوافز الاستثمار.

٨- استطاعت ماليزيا ان تنهض برأس المال البشري وتحويله الى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها الى استثمارات فعالة مبعثها هو ايمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول ابنائها وسواعدهم.

٩- في مجال التعليم تتولى الحكومة الفدرالية مسؤولية تمويل التعليم اذ حرصت الحكومة على تقديم خدمات التعليم الاساسية مجاناً،وبلغ حجم دعم الحكومة الماليزية للتعليم في المتوسط الى (٢٠،٤%) من الميزانية العامة للدولة .

١٠- اهتمت ماليزيا بقطاع الصحة واعتبرته يمثل جزءاً رئيسياً من استراتيجية التنمية الشاملة بعد ان ادركت ان الوضع الصحي الافضل هو وسيلة وهدف للتنمية الاقتصادية.

التوصيات

وفي ضوء الاستنتاجات اعلاه يمكن ابداء التوصيات الاتية كبرامج ودعم للتنمية في الدول العربية لمواكبة الركب والتطور الماليزي والاستفادة من تلك التجربة:

١- تبني الحكومات العربية لسياسات تحمل في طياتها اساليب دعم التنمية الاقتصادية كما عملت ماليزيا في تجربتها .

٢- القضاء على الفساد بمختلف انواعه (الاداري، المالي، الاخلاقي .... الخ).

٣- تصحيح الخلل الكبير في توزيع الثروة الوطنية والقومية كما عملت ماليزيا في تجربتها التنموية.

٤- تحول المجتمع العربي من مجتمع مستهلك الى مجتمع منتج من خلال العمل بالمشروعات الصغيرة لانها لا تحتاج الى اموال ضخمة للاستثمار وتحتاج الى ايدي عاملة كبيرة بسبب تعدد هذه المشروعات.

٥- اصلاح كافة التشريعات والسياسات والاجراءات التي تسهم في التعاون الاقتصادي العربي.

٦- اعطاء اهمية قصوى للتنمية البشرية كما عملت ماليزيا في تجربتها.

٧- اعطاء قروض بدون فوائد لبناء المشروعات الصناعية والزراعية ومراقبة صرف هذه القروض.

٨- الاهتمام بشكل اكبر بالتنمية الريفية وتأهيل المرأة.

٩- تنظيم الدور الاجتماعي لرجال الاعمال وتعميق مفهوم التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

١٠- توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد وربطه بأنشطة البحث العلمي.

١١- زيادة توفير فرص التعليم من خلال دعم الطلبة مادياً.

١٢- توفير الخدمات الاساسية والاهتمام بها مثل الصحة والتغذية والتعليم والسكن وباقي الخدمات التي يحتاجها المواطن.

١٣- التأكيد على البنية التحتية للاقتصاد في البلدان العربية.

المصادر

ابو الفحم،زياد ٢٠٠٨، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي (ط١)،مؤسسة الثقافة للنشر، الامارات.

بشير، محمد شريف ٢٠٠٣،استثمار البشر في ماليزيا،على موقع اون لاين٢٠٠٣.
التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.
تقرير التنمية البشرية – الأمم المتحدة ٢٠٠٤ .
تقرير التنمية البشرية في ماليزيا ٢٠٠٥ .
التقرير السنوي للأمين العام لأتحاد غرف التجارة والصناعة للبلاد العربية ١٩٩٩ –٢٠٠٠ .
جريدة المدى اليومية،العدد ٢٣٧١ في ٢٠١١\٨\٢٢.
سليمان، عرفات عبد العزيز١٩٧٩ ،الاتجاهات التربوية المعاصرة (ط٢)، مكتبة آنجلو المصرية،القاهرة .
الزهراني، مرضي ٢٠٠٣،التعليم في ماليزيا،بحث مقدم الى جامعة ام القرى، السعودية .
صالح،فائقة سعيد١٩٩٩،التعليم في جنوب شرق آسيا (ط١)،وزارة التربية والتعليم، البحرين .
الصاوي،عبد الواحد ٢٠٠٢،مجلة الوعي الاسلامي (العدد –٤٥١)،الكويت .
طارق،محمد واخرون٢٠١١،الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا (العدد –١) ،الجزائر.
عبد الرزاق،علي٢٠٠٨،التجربة الماليزية في التنمية الانسانية، بحث مقدم الى جامعة عين شمس،مصر.
عبد العظيم،عادل (بدون سنة طبع)،استخدام الحوافز لاستهداف الاستثمار الاجنبي المباشر في ماليزيا، المعهد العربي للتخطيط،الكويت.
عبد الواحد،عبد الرحيم ٢٠٠٣، مهاتير محمد بعيون عربية واسلامية (ط١)،دار الاجواء للنشر، الامارات.
فهمي،محمد سيف الدين ١٩٨١،المنهج في التربية المقارن (ط١)، مكتبة انجلو المصرية،القاهرة.
كريم،كريمة٢٠٠٥، دراسات في الفقر والعولمة في مصر والدول العربية،المجلس الاعلى للثقافة،القاهرة .
محمد،زيدان٢٠١٣،دروس مستفادة من التجربة الماليزية في مكافحة الفقر،دراسة مقدمة الى جامعة الشلف،الجزائر.
مراد،ابو شامة مصطفى محمود ٢٠٠٥،ظاهرة الفقر في العالم العربي والاسلامي– اسبابها وآثارها ،بحث مقدم الى جامعة سعد دحلب، تونس .
وزارة التربية والتعليم السعودية(بدون تاريخ)،التعليم في ماليزيا،تقرير زيارة وفد الوزارة الى ماليزيا، الرياض.
اليونسكو ٢٠٠٩،قاعدة معلومات .
مركز الكوثر لمقاومة الفقر ،موقع الكتروني (www.siironline.org) .
الموقع الرسمي لتنمية الاستثمار الماليزي (mida) موقع الكتروني www.mida.gov.my .
الموقع الالكتروني www.n7bkm.com .
الجغرافيون العرب،موقع الكتروني www.arabgeographers.net.
الموقع الالكتروني www.stoptraningnow.com .
الموقع الالكتروني www.islamtoday.net .
الموقع الالكتروني www.knlogoole.com .